مشكلة الخبز

فى عام ١٩٤٢ — ١٩٤٣

إن المحاصيل التى تستخدم للآن فى صناعة الخبز بأنواعه فى مختلف مناطق القطر هى : القمح والذرة والشامى والرفيعة والأرز .

ولذلك فإن أولى المسائل التى يجب أن نتبينها هى ما إذا كانت المقادير المنتظرة من غلة هذه الحاصلات فى هذا العام تكفى حاجة البلاد لغاية ١٩٤٢ — ١٩٤٣ .

إن الدراسات التي تمت فى المجلس الاستشارى الزراعى وما تلاها من دراسات أجمعت على أن المحصول بعد تحديد المساحة القطنية الأخير سيفى إن شاء الله بحالة الاستهلاك إن لم يزد عنها طبقاً للبيان التالى :

	المحصول المنتظر فى ٤٢/٤٣	المطلوب للاستهلاك
القمح	٩ر٠٠٠٠٠٠	٩ر١٠٠٠٠٠
الذرة الشامية	١٦ر٨٠٦٠٠٠	١٦ر٢٠٠٠٠٠
الذرة الرفيعة		
الأرز	١ر٩٠٠٠٠٠	١ر٨٠٠٠٠٠
	٢٧ر٧٠٦٠٠٠	٢٧ر١٠٠٠٠٠

ويتضح من هذا البيان أن زيادة الإنتاج تبلغ ستمائة ألف إردب تقريباً وذلك على أساس عدم تسميد الذرة الصيفى والنيلى ولكن هذه الزيادة تبلغ ثلاثة ملايين إردب إذا سمدت الذرة بنوعيها بسماد قدره مائة ألف طن وهو موجود وبدئ بالفعل بتوزيع ما يخص المحصول الصيفى منه .

ولكن مع ذلك هناك مشاكل أخرى تعترض شؤون التموين وهى :

أولا — سيأتى محصول القمح الجديد وليس لدى الفلاح ما يكفيه من الذرة الرفيعة والشامى إلا لغاية منتصف شهر يونيو بدلا من ١٥ أغسطس لمستهلكى الذرة الرفيعة وبدلا من أول نوفمبر لمستهلكى الشامى فى السنين العادية . وسيضطر حينئذ إلى الاستعاضة عن هذين النوعين من الذرة بالقمح حتى ظهور محصول الذرة الرفيعة فى شهر أغسطس .

وهذا وضع غير عادى للفلاح له صعوباته ويجب أن يكون محل بحث وأن يعمل على تذليل صعوباته بوسائل ناجحة قد يكون منها تموينه بدقيق يكون صحياً ويكون عنه فى متناول يده .

ثانياً — قدر قسم الإحصاء بوزارة الزراعة أن الكمية التى ينتظر أن يستهلكها الفلاح من القمح حتى ظهور الذرة العويجة بمليونى إردب وربع . وذلك بفرض استبدال كميات الذرة العادية بكميات مماثلة بنفس الوزن من القمح .

وإنى وإن كنت أرى أن هذا الأساس يؤدى إلى مبالغة فى الكمية المذكورة إذ لا يعقل أن كفاءة الفلاح المالية تمكنه عندما يستعيض الذرة بالقمح أن يتغذى بنفس المقدار مع الفارق الكبير فى ثمن المحصولين إلا أنى أقدر أن استهلاك الفلاح المنتظر من القمح الجديد فى المدة المذكورة مضافاً إليه مقدار السلفة التى ستؤخذ من السلطات البريطانية وقد قدرت بـ ٢٦٥٠٠٠ إردب وسيصل مقداره إلى مليون ونصف أو مليون وثلاثة أرباع على الأكثر من الأرادب . وباستنزال هذا القدر من محصول القمح المنتظر وهو تسعة ملايين سيبقى سبعة ملايين وربع للاستهلاك العادى وهو يقل عن القدر المطلوب بحوالى المليون وثلاثة أرباع المليون .

لذلك لا مفر من أن يستهلك القمح مخلوطاً بغيره من الحاصلات وهنا يجب أن ننظر بادئ ذى بدء فيما إذا كان الخلط سيتبع طوال العام أو جانباً من العام وفيما عداه يستخدم القمح غير مخلوط .

وللإجابة عن ذلك نقول إنه وإن كان فى الإمكان الخلط بضعة أشهر مثلا وبعدها يمكن أن يستغنى عن الخلط ، إلا أن الحيطة بالنسبة لظروف الحرب تقتضى بأن تدخر من القمح ما يمكن مهما قاسينا من متاعب استعماله مخلوطاً للأسباب الآتية :

(ا) يجب أن نتلافى ما وقعنا فيه من ارتباك فى العام الحالى إذ أننا نستقبل المحصول ولا فضلة لدينا وذلك بأن نستبقى من عامنا الحالى رصيداً للعام القادم .

(ب) لأن محصول الفدان للحبوب إطلاقاً فى غضون عام ١٩٤٣ سيكون أقل من سوابقه بسبب الدورة الزراعية التى قضت بها قوانين تحديد المساحة القطنية .

(ج) ولأن محصول القمح أصبح عماد دخل الفلاح وثروة البلاد الرئيسية ولذلك فإن مصلحة الاقتصاد القومى توجب علينا أن نقتصد من القمح ما نستطيع للتصدير لزيادة دخل البلاد خصوصاً وأن الأثمان مربحة والأقطار المجاورة فى أشد الحاجة لهذه المعاونة .

وتحقيق هذه الغاية يتطلب منا دعاية للاقتصاد فى استعمال الخبز إذ اعتاد الأهالى صنع أرغفة كبيرة يستهلكون أجزاء منها وتفسد الأجزاء الباقية وإزاء ذلك يمكن تصغير حجم الرغيف والحث على استبقاء الأجزاء التى تفيض منه للاستعمال فى وجبات تالية .

أما وقد وضحت لنا ضرورة جعل سياسة الغذاء قائمة على خلط القمح فى الخبز طوال العام فإنى سأتناول بالبحث ما أراه من تفصيل إجمالا .

ثالثاً — نظراً لعدم وجود مقادير من الذرة الشامى لدى الحكومة تفى بالخلط يجب أن يجعل الخلط على أساس الاستغناء عنها وبأسرع ما يمكن رحمة بمستهلكيها من الفلاحين وأن يبحث عن أحسن الطرق للخلط تتفق وظهور المحاصيل الغذائية وتلائم الظروف المحلية . وإن تباينت طرق الخلط فالأرز أولى مواد الخلط الأساسية غاية الأمر أن نسبة الخلط به قد تزيد وتنقص تبعاً للظروف . ولقد جاء فى مذكرة الأستاذ سرى مدير الإحصاء بوزارة الزراعة أنه يقترح أن تزاد نسبة الخلط بالأرز فى المحصول الجديد إلى ٣٠ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ وإذا أخذ بهذا الرأى وتبعاً للإحصاءات فينتظر نقص الأرز الموجود عن سد حاجتى الخلط والاستهلاك معاً بمقدار لا يقل عن ١٠٠٠٠٠ إردب .

لذلك يكون من المستصوب أن يشترى على الفور الأرز اللازم للخلط حتى

ظهور المحصول الجديد منه دفعاً للمفاجآت وإن تعرض المستهلكون إلى نقص الأرز وهذا أخف وطأة من تعرض صناعة الخبز للارتباك .

رابعاً — إن الاستغناء عن الذرة الشامى فى الخلط يستلزم حتما الاستعاضة عنها بمحاصيل أخرى فاتجه البحث إلى محصول الشعير فضلا عن الذرة الرفيعة عند ظهورها فى شهر أغسطس .

وهذه كلها أوضاع جديدة لم تستعد لها صناعة الخبز أو المستهلكون .

وإذا ما علمنا :

(ا) أن الذرة الرفيعة كثيرة الأنواع متباينة الدقيق خصوصاً ألوانه زيادة عن أن العرف جرى بين مستهلكيها العاديين على أن يخلطوها بالحلبة .

(ب) وأن خبرة الخبازين فى البلاد لا تقوى على مجابهة أمثال هذه الطوارئ وعليه فالأمر خطير — ولا مناص من أن ينشأ حالا مكتب تجريبى لصناعة الخبز المخلوط على أنواعه يحقق للمستهلكين أنواع خبز صحية وذات قيمة غذائية لمختلف أفراد الشعب وبأقل الأثمان ، ويمكن الاستعانة بالإخصائيين فى موضوع التغذية من بين المشتغلين بذلك بكلية الطب وغيرها — وبذلك يعطى حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا خير مثل فى أن نسترشد فى حل مشكلاتنا بآراء ذوى الخبرة والعلم فنحن أشد ما نكون حاجة إلى تدعيم هذه السنّة .

خامساً — لما كان فلاح الوجه البحرى سيضطر هذا العام إلى استخدام الذرة الرفيعة فى غذائه بدلا من الذرة الشامى وقد حدث عند اشتداد أزمة الشامى فى العام الماضى فى الوجه البحرى وعند ما حاولت الحكومة تخفيفها بإرسال مقادير من الذرة الرفيعة أنها لم تتمكن من تصريفها بسبب صعوبات ، نرجو العمل على تبينها وتذليلها حتى لا يتكرر ما حدث فى العام الماضى وكذلك على إرشاد عمال وفلاحى الوجه البحرى إلى خير الطرق المختلفة لصنع الخبز من الذرة الرفيعة وترغيبهم فيه .

سادساً — المقدر أن مساحة الذرة الشامى النيلى لعام ١٩٤٢ ستبلغ ٢ر٣٤٠٠٠٠ فدان أى بزيادة ٨٠٠٠٠٠ فدان عنها فى عام ١٩٤١ منها ١٠٠٠٠٠ فدان بحكم قانون الإكثار من زراعة الحبوب بعد حاصلات شتوية .

ولما كان محصول الذرة الشامى يتوقف على التسميد وخصوصاً بالأسمدة الكيماوية التى لا ينتظر صرف مقادير مناسبة منها هذا العام فضلا عن أن الأسمدة البلدية لا تكفى لهذه الزيادة المستجدة فى المساحة ، فأمام هذه الظروف أصبح من الضرورى التفكير فى الوسائل العملية التى تكفل زراعة المساحات المقدرة والحصول منها على المحصول المنتظر .

والطريقة المثلى لذلك هى :

(ا) تحديد سعر فى موعد لا يتجاوز ١٥ مايو بحيث يغرى الفلاح بخدمة الذرة الشامى خدمة معتنى بها لا سيما وأنه لم يبق سواها من الوسائل لضمان الإنتاج فبذلك يقدم على كل تضحية فى سبيل وفرة المحصول لأن ارتفاع الثمن سيعوضه عنها خيراً .

(ب) تقوم وزارة الأشغال العمومية من جانبها بالتبكير بطفى الشراقى وعمل المناوبات التى بمقتضاها يمكن زرعه فى المواعيد المناسبة .

مثلى صادق فهيم